المعوقات القانونية لتنمية الوقف في المملكة العربية السعودية: دراسة تأصيلية تحليلية

إعداد

عقيل بن محمد علي العقلا

رسالة مُقدمة لنيل درجة الدكتوراه في القانون

كلية أحمد إبراهيم للحقوق
الجامعة الإسلاميّة العالميّة ماليزيا

أبريل ٢٠٢١م

ملخص البحث

يهدف هذا البحث إلى تحديد المعوقات القانونية لتنمية الوقف في المملكة العربية السعودية : دراسة تأصيلية تحليلية، مع تأصيل أسبابها ونتائجها وتحليلها، والإسهام في تقديم المقترحات اللازمة لمعالجتها، ومناقشة حجج أصحاب الدعوات المنتقدة للوقف الخيري والداعية إلى إلغائه على غرار إلغاء الوقف الأهلي في بعض البلدان الإسلامية، والرد على هذه الحجج والدعوات، والرصد التفصيلي لحركة تقنين بعض أحكام الوقف في بلاد الحرمين. إعتمد الباحث على مناهج عدة لإجراء هذا البحث ؛ منها المنهج الاستقرائي الوصفي، والمنهج الاستنباطي لتقديم رؤية الباحث بأسباب المعوقات القانونية ونتائجها وحلولها لتنمية الوقف الإسلامي وإصلاح البناء القانوني للوقف، وذلك وفق ما تسنّى له استقراؤه واستقصاؤه من أدبيات الوقف. وقد توصل البحث إلى أهمية الأخذ بأنظمة الرقابة والمحاسبة والمراجعة القانونية المعمول بها في منشآت الأعمال؛ لتعزيز المحافظة على أصول الأوقاف ومواردها، ولزوم تنمية أعيان الأوقاف واستثمار فوائضها المالية في مجالات استثمارات مرتفعة العائد قليلة المخاطر؛ لزيادة حصص المستحقين للريع، ورفع دخولهم الحقيقية، ومواجهة الزيادة المضطردة في أعدادهم، وانخفاض القوة الشرائية لحصصهم النقدية، وأهمية التخطيط الإستراتيجي لعمليات تنمية أموال الوقف واستثمارها والوصول بها إلى معدلات الاستثمار الحقيقي الخاص.

ABSTRACT

The present research aims at idetifying the The legal obstacles of waqf's development in the kingdom of Saudi Arabia : an original and analytical study. In addition، it aims at finding the reasons behind these obstacles .The study analyses the results، provides suggestions and recommendations to overcome these obstacles. The research، also، discusses the arguments of the critics who called for eliminating the charitable endowments in the same way of abolishment of civil charitable investments in some Islamic countries. It provides answers for these arguments and calls for detailed monitoring for the movement of reducing the legislations rules related to endowments in the country of the Two Holy Mosques. The researcher uses several approaches including the deductive and descriptive approaches as well as the inductive approach through the personal viewpoint of the researcher to identify the legal obstacles، their causes and resulting outcomes. This is done to find solutions to develop the Islamic endowments and reform the legal construction for endowment through the deductive and inductive literature review of endowment. The salient findings of this research assure the importance of adapting the regulations of controlling accountability، and legal auditing systems that are implemented in business or commercial institutions. This procedure aims at fostering the preservation of the fundamental assets of endowments and its resources، plus ensuring the enhancement of endowments' assets and investing their excess financial resources in various investment fields where the return is highly expected and the risks are low . This could help to increase the shares of the beneficiaries concerned and raise their real incomes. Furthermore، procedure aims at facing the problem the increasing numbers of the partners and the deteriorating purchasing power of their cash incomes. The study has also highlighted ، the importance of strategical planning for endowment's funding development and investment to reach the average of real private investment.

APPROVAL PAGE

The thesis of Aqeel Mohammed Aloqla has been approved by the following:

_____
Mohamad Asmadi Bin Abdullah
Supervisor

_____
Mohammad Naim Bin Omar
Co-Supervisor

_____
Mohammad Deen Mohd. Napiah
Co-Supervisor

_____
Badruddin Hj Ibrahim
Internal Examiner

_____
Abdullah Muhammad Hilmi Issa
External Examiner

_____
Asmak Ab Rahman
External Examiner

_____
Radwan Jamal Elatrash
Chairman

DECLARATION

I hereby declare that this thesis is the result of my own investigations, except where otherwise stated. I also declare that it has not been previously or concurrently submitted as a whole for any other degree at IIUM or other institutions.

Aqeel Mohammed Aloqla

Signature: ……..……..…… Date:…...…….

الجامعة الإسلامية العالمية بماليزيا

إقرار بحقوق الطبع وإثبات مشروعية استخدام الأبحاث غير المنشورة

حقوق الطبع ٢٠٢١م محفوظة لـ: عقيل بن محمد علي العقلا

المعوقات القانونية لتنمية الوقف في المملكة العربية السعودية :دراسة تأصيلية تحليلية

لا يجوز إعادة إنتاج أو استخدام هذا البحث غير المنشور في أي شكل وبأي صورة (آلية كانت أو إلكترونية أو غيرها) بما في ذلك الاستنساخ أو التسجيل، من دون إذن مكتوب من الباحث إلا في الحالات الآتية:

١- يمكن للآخرين اقتباس أية مادة من هذا البحث غير المنشور في كتابتهم بشرط الاعتراف بفضل صاحب النص المقتبس وتوثيق النص بصورة مناسبة.
٢- يكون للجامعة الإسلامية العالمية بماليزيا ومكتبتها حق الاستنساخ (بشكل الطبع أو بصورة آلية) لأغراض مؤسساتية وتعليمية، ولكن ليس لأغراض البيع العام.
٣- يكون لمكتبة الجامعة الإسلامية العالمية بماليزيا حق استخراج نسخ من هذا البحث غير المنشور إذا طلبتها مكتبات الجامعات ومراكز البحوث الأخرى.
٤- سيزود الباحث مكتبة الجامعة الإسلامية العالمية بماليزيا بعنوانه مع إعلامها عند تغير العنوان.
٥- سيتم الاتصال بالباحث لغرض الحصول على موافقته على استنساخ هذا البحث غير المنشور للأفراد من خلال عنوانه البريدي أو الإلكتروني المتوفر في المكتبة. وإذا لم يجب الباحث خلال عشرة أسابيع من تاريخ الرسالة الموجهة إليه، ستقوم مكتبة الجامعة الإسلامية العالمية بماليزيا باستخدام حقها في تزويد المطالبين به.

أكد هذا الإقرار: عقيل بن محمد علي العقلا

التوقيع:..... التاريخ: .....

إلى سيد السادات ونور الكائنات

امام الهدى ونبي الرحمة سيدنا محمد صلى الله عليه وسلم

إلى والديَ العزيزين

الذين اجتهدا في تربيتي، وعلماني الصبر، والعزيمة والإصرار

بارك الله في عمرهما، وألبسهما ثوبَ الصِّحة والعافية، ومتعني ببرهما وردّ جميلهما

وأسأل الله أن يبارك لي فيهما

وإلى كلِّ

مَنْ ساعدني في إنجاز هذا العمل

أهدي ثمرة هذا الجهد المتواضع

أسأل الله العلي القدير أن يتقبله، وأن يكون خالصًا لوجهه الكريم.

الشكر والتقدير

الحمد لله، والصلاة والسلام على رسول الله وعلى آله وأصحابه، ومَنْ تبعهم بإحسان إلى يوم الدين.

أشكر الله العظيم الذي امتن علينا بإنجاز هذا العمل المتواضع، ونسأله تعالى أن يتقبله منّا، وأن يكون خالصًا لوجهه الكريم وسلطانه العظيم.

كما أشكر كلّ من كان عونًا لي على إنجاز هذا العمل، وأخصّ بالشكر الجزيل أستاذي الدكتور محمد اسمدي الذي اختصني بالنصح، وبقبول الإشراف على هذه الرسالة، وأفاض عليَّ من علمه، وغرس في نفسي الثقة وقوة العزيمة فلم يدخر جهدًا، ولم يبخل بشيء من وقته الثمين، فكان نِعْمَ الناصح الأمين جعله الله ذخرًا لطلبة العلم، وجعل ذلك في ميزان حسناته. ولا أنسي تقديم الشكر الجزيل لأساتذي الدكتور محمد نعيم و لأساتذي الدكتور محمد دين لما قدماه لي من النصح والإرشاد والتوجيه، وما أفاضا به على من علمهم الغزير. جعل الله ذلك في موازين حسناتهم.

كما أتقدم بالشكر الجزيل لكوكبة العلماء الأفاضل الذين تفضلوا عليَّ بمناقشة هذه الرسالة . فقد كانت توجيهاتهم الثمينة وملحوظاتهم القيمة صقلاً لهذه الرسالة إذ زادتها رصانة ومتانة.

والشكر موصول للقائمين على أمر الجامعة الإسلامية العالمية في ماليزيا لإتاحتهم فرصة الدراسة لنا بهذه الجامعة العريقة، كما لا يفوتني أن أشكر عميد كلية أحمد إبراهيم للحقوق، وجميع موظفي الكلية، وكذلك القائمين على إدارة المكتبة المركزية بالجامعة، وموظفي الدراسات العليا، لما لمسناه منهم من الحفاوة والتعاون، وتذليل العقبات وتجاوز العراقيل، وتيسير الأمور للطلبة فلهم منّا كلّ الشكر والتقدير.

فهرس محتويات البحث

ملخص البحث ..... ب
ملخص البحث باللغة الإنجليزية ..... ج
صفحة القبول ..... د
صفحة الإقرار. ..... هـ
إقرار بحقوق الطبع ..... و
الإهداء..... ..... ز
الشكر والتقدير ..... ح
فهرس محتويات البحث.... ..... ط
القوانين والقرارات ..... س

الفصل التمهيدي: خِطّة البحث وهيكله العام ١

المقدمة ١
أهمية الدراسة ٣
مشكلة البحث ٣
فرضية البحث ٤
أسئلة البحث ٤
أهداف البحث ٥
منهجية البحث ٥
حدود البحث ٦
الدراسات السابقة ٧
الرسائل العلمية: ٧
الكتب العلمية: ٩

بحوث منشورة ومؤتمرات: ١١

الباب الأول: التأصيل القانوني والإصلاحي للوقف ١٩

الفصل الأول: التعريف بالمصطلحات القانونية في الوقف..... ٢٠

المبحث الأول: التعريف القانوني للوقف ولأنظمة الوقف: ٢٠

المطلب الأول: التعريف القانوني للوقف ٢١

المطلب الثاني: التعريف بنظام الوقف وانتمائه في إطار تقسيمات القوانين ونتائج هذا الانتماء ٢٤

المبحث الثاني: المقصود من تنمية الوقف واستثمار أمواله ٢٧

المطلب الأول: مفهوم وآليات تنمية أعيان الأوقاف ٢٩

المطلب الثاني: الصيغ التقليدية لاستثمار أموال الأوقاف ٣٣

المطلب الثالث: الصيغ المستحدثة لاستثمار أموال الأوقاف: ٣٧

الفصل الثاني: الاصلاح المؤسسي للأوقاف في المملكة العربية السعودية..... ٣٩

المبحث الأول: الإصلاح الإداري لإدارات الأوقاف والرقابة عليها ٤٠

المطلب الأول: التوصيف القانوني لوظيفة ناظر الوقف في الإدارتين الأهلية والحكومية ٤٠

المطلب الثاني: منهجية الرقابة الشرعية والقانونية على أعمال النظار ومحاسبتهم ومسئوليتهم المدنية والجنائية ٤٣

المبحث الثاني: توجهات الأنظمة السعودية في الإصلاح المؤسسي للوقف.... ٤٨

المطلب الأول: نظام مجلس الأوقاف الأعلى وتوجيهاته الإصلاحية ٤٨

المطلب الثاني: نظام إنشاء وزارة الشئون الإسلامية والأوقاف والدعوة والإرشاد وتوجهاته الإصلاحية التشريعية ٥٢

المطلب الثالث: نظام إنشاء الهيئة العامة للأوقاف وتوجيهاته الإصلاحية ٥٤

الباب الثاني: المعوقات القانونية لتنمية الأوقاف في المملكة العربية السعودية ٥٨

الفصل الأول: المعوقات المتعلقة بالنقص التشريعي ٦٤

المبحث الأول: النقص التشريعي وتأثيراته على متطلبات الإصلاح الإداري للوقف ٦٤

المطلب الأول: نقص البنية التحتية المؤسسية للأوقاف ٦٤

المطلب الثاني: نقص أدوات الرقابة والمحاسبة وتقرير المسئولية ٦٨

المبحث الثاني: المعوقات المتعلقة بتقنين الأشكال الوقفية المستحدثة ٧٢

المطلب الأول: القصور التشريعي في عدم تقنين الصناديق الوقفية ٧٣

المطلب الثاني: القصور التشريعي في تقنين المحافظ الاستثمارية الوقفية في أنظمة الوقف السعودية ٨٠

المطلب الثالث: القصور التشريعي في تقنين أوقاف الحقوق والمنافع: ٨٤

المطلب الرابع: القصور التشريعي في تقنين تمويل تنمية الأعيان الوقفية عن طريق الاكتتاب العام ٩٣

المطلب الخامس: القصور التشريعي في تقنين حوكمة الوقف ١٠٢

الفصل الثاني: المعوقات المتعلقة بغياب المنهج الشمولي المتكامل لإصلاح أعيان الأوقاف ورفع كفاءتها الإنتاجية ١٠٦

تمهيد ١٠٦

المبحث الأول: معوقات النمو الإدارة المركزية في الإدارات الوقفية ١٠٧

المطلب الأول: الإدارة المركزية الوقفية من حيث المفهوم والآثار ١٠٧

المطلب الثاني: مخاطر الإدارة المركزية الوقفية على عمليات استثمار وتنمية وكفاءة استغلال أعيان الأوقاف ١١٠

المبحث الثاني: إشكاليات غياب المنهج الشمولي المتكامل للإصلاح التشريعي والإداري للأوقاف ١١٢

تمهيد: ١١٢

المطلب الأول: إشكالية التعارض بين المبادئ الشرعية للوقف ومتطلبات إصلاحه تشريعياً وإدارياً: ١١٢
المطلب الثاني: إشكالية الاكتفاء بالعلاج الجزئي والوقتي للمشكلات . ١١٧

الباب الثالث: تنمية الأوقاف في المملكة العربية السعودية بين المشكلات والحلول ١٢٥
تمهيد: ١٢٥

الفصل الأول: المشكلات التي تعترض تنمية الأوقاف في المملكة العربية السعودية ١٢٨
المبحث الأول: مشكلة غياب التخطيط الاستثماري الشامل لأعيان الأوقاف١٢٨
المطلب الأول: انعدام قاعدة البيانات الدقيقة عن أعيان الأوقاف ١٢٩
المطلب الثاني: المشكلة الثانية وهي تلف أو فقد وثائق الأوقاف ١٣٢
المطلب الثالث: تعدد الموانع الشرعية لتنمية واستثمار أموال الوقف ... ١٣٥
المبحث الثاني: مشكلة شرط الواقف ١٤٤
المطلب الأول: أثر شرط الواقف على مرونة تعديل مصارف الريع ١٤٥
المطلب الثاني: أثر شرط الواقف على الاستهلاك التبذيري للريع..... ١٤٨
المطلب الثالث: أثر شرط الواقف على مرونة استبدال الأعيان ١٥١

الفصل الثاني: الأدوات المشروعة لتمويل تنمية أعيان الوقف ١٥٤
المبحث الأول: ضوابط مشروعية أدوات التمويل اللازمة لتنمية واستثمار أعيان الأوقاف القديمة ١٥٤
المطلب الأول: ضابط المحافظة على أعيان الوقف وحقوق الموقوف عليهم ١٥٥
المطلب الثاني: ضابط احترام إرادة الواقف وشروطه ١٥٨

المطلب الثالث: ضابط المحافظة على الشخصية الاعتبارية للوقف وعلى ذمته المالية ١٦٠
المبحث الثاني: أدوات التمويل المشروعة لتنمية أعيان الأوقاف..... ١٦٣
المطلب الأول: الاقتراض على الوقف ومذاهب الفقهاء في حكمه.... ١٦٣
المطلب الثاني: التمويل بالمشاركة المتناقصة أو المنتهية بالتمليك..... ١٦٩
المطلب الثالث: التمويل بصيغة عقد البناء والتشغيل والإعادة..... ١٧١
المطلب الرابع: التمويل بالأسهم والسندات الوقفية ١٧٥
المطلب الخامس: التمويل بالتأجير التشغيلي ١٧٩
المبحث الثاني: مخاطر وموانع التمويل بالصيغ السابقة ١٨٠
المطلب الأول: مخاطر التمويل بكل صيغة على حدة ١٨١
المطلب الثاني: الموانع الشرعية والقانونية المعيقة للتمويل بالصيغ السابقة١٨٤

الباب الرابع: تقنين أحكام الوقف في المملكة العربية السعودية ١٨٨
الفصل الأول: تقنين الوقف في المملكة العربية السعودية ١٨٩
المبحث الأول: التوجهات العامة لأنظمة وقوانين الوقف السعودي..... ١٨٩
المطلب الأول: التسجيل والحصر والتوثيق والإحصاء..... ١٩٠
المطلب الثاني: الإدارة والمراقبة..... ١٩٤
المطلب الثالث: استبدال الأعيان واستثمار الفوائض المالية..... ٢٠٠
المبحث الثاني: الحماية القضائية لأعيان الأوقاف وعوائدها ٢٠٥

الفصل الثاني: أطوار وأبعاد تطور المؤسسة الحكومية لإدارة قطاع الأوقاف في المملكة العربية السعودية وتأثيراتها على إزالة المعوقات القانونية أمام تنميته ٢١١
المبحث الأول: تطور المؤسسة الحكومية لإدارة الأوقاف في المملكة ٢١١
المبحث الثاني: تأثيرات الإدارة الحكومية للأوقاف على إزالة المعوقات القانونية أمام تنمية واستثمار أموال الوقف ٢١٦

الخاتمة **٢٢١**
النتائج: ٢٢٤
التوصيات: ٢٢٥

قائمة المصادر والمراجع **٢٢٧**
المراجع العربية ٢٢٧
المراجع الأجنبية ٢٥٣
مراجع الشبكة العنكبوتية ٢٥٣

الملاحق **٢٥٥**

القوانين والقرارات:

أولاً: قوانين الوقف في مصر

القانون رقم ١١٠ لسنة ٢٠٠٨ م – الجريدة الرسمية العدد ٢٧ مكرر في ١٤ / ٧ / ٢٠٠٨ م. وقد تغاضت جميع هذه القوانين عن إجراء أي إصلاح تشريعي حقيقي للوقف يعظم من إنتاجية أعيانه، ويحفز أصحاب الفوائض المالية على وقفها.

القانون رقم ١٤ لسنة ٢٠٠٧ م – الجريدة الرسمية العدد ١٦ تابع (ب) في ٢٠٠٧/٤/١٩م.

القانون رقم ١٥٢ لسنة ١٩٥٧ م – الوقائع المصرية العدد ٥٣ مكرر في ١٣/٧/ ١٩٥٧م.

القانون رقم ١٨٠ لسنة ١٩٥٢ م – الوقائع المصرية العدد ١٣٢ مكرر غير عادي في ١٤ / ٩ / ١٩٥٢م.

القانون رقم ٢٤٧ لسنة ١٩٥٣ م – الوقائع المصرية العدد ٤٢ مكرر غير اعتيادي في ٢١ / ٥ / ١٩٥٣م.

القانون رقم ٤٢ لسنة ١٩٧٣ م – الجريدة الرسمية العدد ٢٢ في ٣١ مايو ١٩٧٣ م.

القانون رقم ٤٣ لسنة ١٩٨٢ م – الجريدة الرسمية العدد ٢٥ في ٢٤ / ٦ / ١٩٨٢ م.

القانون رقم ٥٢٥ لسنة ١٩٥٤ م – الوقائع المصرية العدد ٢٧ مكرر (أ) غير اعتيادي في ١٩٥٤/١٠/٧م.

القانون رقم ٦١ لسنة ١٩٤٢ م – الوقائع المصرية العدد ١٦٥ في ٣ مايو ١٩٤٢ م.

القرار الوزاري رقم ٣٦ لسنة ١٩٦٠ م – الوقائع المصرية العدد ٣١ في ١٢ / ٤ / ١٩٦٠م.

القرار الوزاري رقم ٨٨ لسنة ١٩٧٧ م – الوقائع المصرية العدد ١٢ في ١٤ / ١ / ١٩٧٨م.

القرار بقانون رقم ٤٤ لسنة ١٩٦٢ م – الجريدة الرسمية العدد ٣١ في ٤ / ٢ / ١٩٦٢ م.

القرار بقانون رقم ٨٠ لسنة ١٩٧١م – الجريدة الرسمية العدد ٤٣ في ٢٨/ ١٠/ ١٩٧١م.

ثانياً: أنظمة الوقف في المملكة العربية السعودية

المادة ١ / ٣ من قرار مجلس الوزراء رقم ٨٠ وتاريخ ٢٩ / ١ / ١٣٩٣هـ.

المادة ١١ من نظام الهيئة العامة للولاية على أموال القاصرين ومن في حكمهم.

المادة ١٣ / ٢ من نظام الهيئة العامة للولاية على أموال القاصرين ومن في حكمهم.

المادة ٢١٩ من نظام المرافعات الشرعية.

المادة ٢٢٣ من نظام المرافعات الشرعية.

المادة ٢٢٦ من نظام المرافعات الشرعية.

المادة ٥ / ٥ من نظام الهيئة العامة للأوقاف.

الفصل التمهيدي
خِطّة البحث وهيكله العام

المقدمة

الحمد لله وحده، والصلاة والسلام على من لا نبيّ بعده، أحمدك اللهم على ما مننت به عليّ من فضل، وأشكرك على ما هديتني إليه من معرفة، وأستغفرك وأتوب إليك على ما بدر مني من سهو أو خطأ، وأسألك ربي التوفيق فيما سأقوم به من تصويب، وتصحيح لما وقعت فيه من أخطاء.

إن المملكة العربية السعودية هي الدولة الرائدة بين دول العالم الإسلامي في مجال الأوقاف الإسلامية. حيث إن قيادتها وشعبها يتقربون إلى الله عز وجل من خلال الأوقاف الإسلامية لخدمة مصالح المسلمين داخل المملكة وخارجها. والمملكة تسعي إلى التطوير الدائم للأوقاف الإسلامية وإزالة أي معوقات تُحد من أدائها لدورها في المجتمع الاسلامي ضمن ضوابط الشريعة الإسلامية الصالحة لكل زمان ومكان. ولقد زاد الاهتمام بالأوقاف الإسلامية بعد جعلها هدفا من أهداف رؤية المملكة العربية السعودية المباركة لعام ٢٠٣٠.

وتعتبر المعوقات القانونية ذات آثار بعيدة على أداء الأوقاف الإسلامية حيث إنها تؤثر على تشغيلها وأدائها بصفة عامة للأهداف المنوطة بها. وتأتي هذه الرسالة لتمثل مشاركة في النهوض بالأوقاف الإسلامية في المملكة من خلال تذليل المعوقات القانونية التي تحد من فاعلية الأوقاف الاسلامية. لذلك استهدفت الرسالة الحالية دراسة المعوقات القانونية من منظور شامل لما لها من آثار متعددة على الجوانب الأخرى للأوقاف الإسلامية خصوصًا الجوانب التنظيمية والإدارية.

ولقد اتبعت الرسالة منهج القانون المقارن حيث غطت في جميع جوانبها ، الأبعاد الفقهية والقانونية وحتى اللغوية المرتبطة بالأوقاف الإسلامية ، مع التركيز على المعوقات القانونية التي تواجهها في المملكة العربية السعودية مع رؤية مقارنة مع بعض نظيراتها من الدول الإسلامية بما يثري نتائج الدراسة ويحقق أهدافها. ولقد تضمنت الدراسة مقدمة وأربعة فصول وخاتمة.

ولقد خلصت الدراسة إلى نتائج اقترحت اعتمادًا عليها بعض التوصيات العملية لمساعدة أصحاب القرار في الاستفادة منها.

وتتناول مقدمة البحث عرضًا لمنهج البحث وجوانب خطته البحثية. وحيث إن البحث قانوني مقارن ،فهو يربط بين المعوقات القانونية وتنمية الوقف. و لذلك فان تحديد مجال البحث يبرر الأسلوب أو المنهج الذي ارتسمه البحث في تصميمه.

ولكي يمكن تحديد المدخل الذي اعتمدت عليه الرسالة، فان النظرة العامة لطرق ومداخل البحث القانوني مهمة لضمان أن يظل البحث في المجال الملائم. وتُعبر طريقة اختيار المنهج الملائم للبحث عن القدرة على تقييم ومناقشة الطريقة الصحيحة للإجابة عن أسئلة البحث مع مشاركة الخبرات التي يكتسبها الباحث عند دراسته لموضوع بحثه مع الآخرين[1]. وحيث إن البحث الحالي تحركه الحاجة إلى اقتراح سياسات حكومية ذات آثار ومضامين اقتصادية في مجال الوقف، فان مدخله لا يهمل تقييم تلك التأثيرات الاقتصادية المرغوبة في مجال تنمية الوقف[2].

وتشير الدراسات الدولية إلى أن التمكين للنظام القانوني للأوقاف مهم جدا وذلك لتأثير تلك الأوقاف التنموي والمجتمعي. توجد مداخل متعددة في مجال الأطر القانونية والتنظيمية للوقف تختلف من دولة إلى أخرى. غير أن تلك الأطر القانونية لبعض البلدان أدت إلى ركود وجمود في تنمية ممارسات الوقف بينما مكنت الأطر القانون الأخرى في بلدان معينة من تقدم كبير للأوقاف وأدت الى تطوير دورها التنموي. وفي المملكة العربية السعودية فإن الوقف هو مصدر مهم للعوائد المالية للمملكة. وقبل ديسمبر ٢٠١٥ فإن العوائد المالية العامة مثل الوقف والزكاة وأيضا العوائد الملكية كانت تدار بواسطة الديوان الملكي السعودي. ومنذ ديسمبر ٢٠١٥ فإن كل مؤسسات الوقف في المملكة أصبح يحكمها المرسوم الملكي رقم م/٣٥. ويتضمن هذا القانون اقسام تحدد المجال والمسئوليات لجهازين مسئولين عن الوقف هما: المجلس الأعلى للأوقاف والمجلس الفرعي للأوقاف، وللأول السيادة في حالة الاختلاف في الرأي. ولقد تضمنت مركزية أشراف ومتابعة المجلسين على الأوقاف عبر المملكة إشارات إيجابية بالتطور نحو

[1] Langbroek, P. et al. *Methodology of Legal research: Challenges and Opportunities*, WWW.utechtlawreview.org, Vol.13, Issue3, 2017, Avilable at: http://doi.org/10.18352/ulr.411, Accessed on 15/11/2019. P.8.

[2] Watkins, D. and Burrton, M. (2018) *Research Methods in Law*. Newyork: Routledge. 3-5.

الأفضل، كما ألزمت مؤسسات الوقف بالنظم التشريعية الجديدة. ويحتاج المجلسان استشارة الخبراء لتسريع نمو مؤسسات الوقف[٣]. وتعتبر توصيات هذه الدراسة مساهمة في تقديم المشورة لهما من وجهة نظر أكاديمية بحتة .

ثم أما بعد:

أهمية الدراسة

تاتي هذه الدراسة ضمن المحاولات التي تعنى بالبحث عن المعوقات القانونية التي تعترض تنمية الأوقاف في المملكة العربية السعودية، وهي محاولة جادة لتأصيل وتحليل أسباب ونتائج المعوقات القانونية أمام تنمية الأوقاف، وتسعى لتقديم معالجات وحلول للمعوقات القانونية أمام تنمية الأوقاف، كما تعتبر هذه الدراسة دراسة تأصيلية للرد على حجج أصحاب الدعوات المنتقدة للوقف الداعية إلى إلغائه والمتمثلة في ادعائهم : بأنه يؤدي إلى ركود النشاط الاقتصادي والقضاء على تداول الملكيات الخاصة بما ينتج عن هذا التداول من المنافع والمزايا الاجتماعية والاقتصادية، وأنه يقعد المستحقين للريع عن العمل والإنتاج، كما يدعون بأنه غير ملائم لحسن إدارة الأموال، حيث تدار عن طريق نظار غير مالكين للأعيان ولا مصلحة لهم في زيادة انتاجيتها، ثم يزعمون أن منافع الريع الحدّية متناقضة على مر الأجيال لتزايد أعداد المستحقين وتناقص الريع والتضخم المالي في الأسواق، ويقولون أنه مصدر دائم للنزاع بين المستحقين من جانب ، وبينهم وبين النظار من جانب آخر[٤]، وأنه رصد مفصّل لحركة تقنين الوقف في المملكة العربية السعودية.

مشكلة البحث

١. النقص الفادح المتعلق بأركان البنيان القانوني للوقف في المملكة العربية السعودية وذلك بسبب الغموض في القوانين الوقفية السائدة في المملكة.
٢. أن الوقف في المجتمع السعودي يشوبه العديد من القصور وخاصه من ناحية عدم

---

[3] The World Bank Group, INCEIF and ISRA, *Report on Maximzing Social Impact Through Waqf Solutions*, (Washighton D.C., 2019) 7-8.

[٤] انظر: عبد الحكيم الرفاعي، **الاقتصاد السياسي**، (القاهرة: مطبعة لجنة التأليف والترجمة والنشر، د.ط، ١٩٣٧م)، ج٢، ص٦١٥-٦١٧.

اكتمال البنيان القانوني له حيث تفتقر إدارة الوقف إلى معرفة مواطن القصور في الاوقاف.

٣. الإدارة الوقفية في المملكة العربية السعودية تعاني من مشاكل الفساد الاداري كما تعاني من عدم اهتمام السلطة التنظيمية بتقنين أحكام الوقف.

وهذا يؤدي إلى استعمال المال الموقوف في اغراض ومصالح خاصة، وقد يرجع ذهاب الاوقاف وضياعها في المملكة إلى تساهل وضعف الرقابة من قبل المسؤولين عن الاوقاف.

فرضية البحث

في البداية، قد يكون من المفيد الإشارة إلى أن البحث الحالي سوف يهدف الى دراسة وتحليل دراسة المعوقات القانونية التي تواجه التنمية المستدامة للأوقاف الإسلامية في المملكة العربية السعودية. وانطلاقاً من هذا الهدف قام الباحث بصياغة الهدف الرئيس للدراسة على النحو الآتي:

إن التنمية المستدامة للأوقاف الإسلامية في المملكة تتأثر سلباً وبدرجة كبيرة بالكثير من المعوقات القانونية ذات العلاقة باستثمار وتنمية الأصول المالية للأوقاف وكذلك فيما يتعلق بشأن صيانتها وحمايتها.

أسئلة البحث

١. ما مدى تأصيل الفلسفة القانونية للوقف وإعادة الصياغة الانتقال بأحكامه من فقه الشريعة إلى فقه القانون دون مخالفة لمقاصد الشريعة أو لشروط الواقفين أو لذاتية العمل الخيري التطوعي؟

٢. كيف يمكن رسم السياسات القانونية اللازمة لنمو الأوقاف على ضوء واقعها الاجتماعي والاقتصادي في المملكة العربية السعودية؟

٣. ما هي الآليات والإجراءات التي تساعد في تحقيق الحماية القانونية المدنية والجنائية لأعيان وأصول الأوقاف الرأسمالية؟

٤. ما مدى امكانية وضع الأسس القانونية لتنمية واستثمار الأصول الرأسمالية

للأوقاف بما يضمن المحافظة عليها من عواقب الفساد المالي والاداري والنقص القانوني في استثمارها وإدارتها؟

أهداف البحث

يهدف هذا البحث إلى تحقيق جملة من الأهداف في طليعتها:

١. تأصيل الفلسفة القانونية للوقف، وإعادة الصياغة الانتقال بأحكامه من فقه الشريعة إلى فقه القانون دون مخالفة لمقاصد الشريعة أو لشروط الواقفين أو لذاتية العمل الخيري التطوعي.
٢. رسم السياسات القانونية اللازمة لنمو الأوقاف على ضوء واقعها الاجتماعي والاقتصادي في المملكة العربية السعودية
٣. إعادة الصياغة آليات واجراءات تحقق الحماية القانونية المدنية والجنائية لأعيان وأصول الأوقاف الرأسمالية.
٤. وضع الأسس القانونية لتنمية واستثمار الأصول الرأسمالية للأوقاف بما يضمن المحافظة عليها من عواقب الفساد المالي والاداري والنقص القانوني في استثمارها وإدارتها.

منهجية البحث

تعني منهجية البحث بدراسة الجوانب النظامية والمنطقية للمبادئ العامة المتعلقة بمسألة كيفية الوصول إلى المعرفة، وإقناع الآخرين بصحتها. ومن خلال هذه الدراسة يقوم الباحث بوضع خطة للعمليات البحثية التي سيقوم بها وتحديد أساليب البحث التي سوف يتبعها. ولكن البحث القانوني الجيد قد يجمع بين أثنين أو أكثر من منهجيات البحث القانوني[٥].

إن منهجية البحث أو الطريقة التي أتبعها الباحث لمعالجة موضوع البحث تجمع بين مناهج متعددة. فقد أستفاد البحث من المنهج التأصيلي في القانون والمسمى بالمنهج الاستقرائي في مجالات أخري . كما استفاد البحث أيضًا بالمنهج التحليلي في القانون

[5] Jejelola, O., Legal Research: An Overview of Research Proposal, *European Scientific Journal*, Septemper 2014, edition vol.2, 2014, P.55.

والمعروف بالمنهج الاستنباطي في العلوم الأخرى. ولم يتردد البحث أحيانا في الاستفادة من المنهج التاريخي والمنهج المقارن . حيث إن المنهج المقارن يفيد في دراسة هذا الموضوع لأنه يقع في منطقة مشتركة بين القانون والفقه الإسلامي الذي يتميز عن كل التشريعات الأخرى وبالتالي يقدم حلولا ابتكارية لصانع القرار ومصدر الأنظمة[٦].

وفي الحقيقة يرى بعض الباحثين أن بالنسبة لقوانين الأوقاف يمكن الاستفادة من بحوث الفقه الإسلامي لإثراء الدراسات القانونية المقارنة. وهذا يمثل منهجا فريدا يمكن من خلاله استفادة الدراسات القانونية من العديد من أحكام الشريعة الإسلامية ومقاصدها في مجال تنمية الأوقاف[٧].

ومما سبق يتبين ضرورة اعتماد البحث الحالي على مناهج بحثية متعددة. ويفرض تلك المنهجية طبيعة الموضوع حيث تتداخل فيه تخصصات متعددة منها القانون والفقه وأصوله خصوصا فيما يتعلق بالأوقاف الإسلامية. ويعزز ذلك مفهوم تكامل التخصصات العلمية ودورها في تطوير نتائج البحوث ذات الأهمية التطبيقية.

حدود البحث

وللبحث حدود معينة منها الحدود الموضوعية: حيث اقتصر البحث في تناوله للعوائق القانونية التي تحول دون تحقيق أفضل تنمية للأوقاف الإسلامية. وبالتالي فهو يركز على المعوقات القانونية التي تعترض تنميه واستثمار الأعيان الموقوفة ورفع طاقاتها الانتاجية ، والتشغيل الكامل لعناصرها الإنتاجية. وكذلك للبحث حدود مكانية حيث يجري هذا البحث في المملكة العربية السعودية بحدودها الإقليمية الدولية. كما أن للبحث حدود زمنية فهو يغطي الفترة الزمنية الممتدة من قبل وبعد صدور المرسوم الملكي رقم (م/١١) بتاريخ ٢٦ / ٢ / ١٤٣٧ بنظام الهيئة العامة للأوقاف.

---

[٦] انظر: أيمن سعد سليم، **أساسيات البحث القانوني**، (القاهرة: دار النهضة العربية، ط٢، ٢٠١٠م)، ص٣٧-٤٨.

[٧] حجاري محمد، **البحث في الفقه الإسلامي وإسهامه في إثراء الدرس القانوني المقارن- دراسة منهجية استفادة الدراسات القانونية المقارنة وحركات التقنين من الفقه الإسلامي**، الملتقي الوطني لتطوير المنهج التكاملي في البحث الفقهي المعاصر والعلوم القانونية والاقتصادية، جامعة الأمير عبد القادر للعلوم الإسلامية، قسنطينة، ٢٠١٨/١٢/٥. ص٩-١٢.

الدراسات السابقة

من خلال استقراء الباحث لأغلب ما كتب عن المعوقات القانونية لتنمية واستثمار الأصول والأعيان الموقوفة ورفع طاقاتها الانتاجية والتشغيل الكامل لعناصرها الانتاجية، استطاع الباحث الوقوف والاستفادة من الدراسات التالية وهي تشمل الرسائل العلمية، ثم الكتب العلمية، و المقالات العلمية وبحوث ودراسات المؤتمرات العلمية:

الرسائل العلمية:

تتلخص مشكلة الرسالة التي قدمها **عبد الاله بن محمد بن إبراهيم العبد السلام** في التساؤل الرئيس وهو: ما كيفية إثبات الوقف؟ وتهدف الرسالة إلى التعرف على مفاهيم كل من الاثبات والوقف وطرق اثباته في النظام السعودي والقانون الأردني. اعتمدت الرسالة على المنهج الوصفي القائم على الاستقراء والتحليل والمقارنة. وكانت أهم نتائجها أن كلمة الاثبات لها معاني متعددة هي: الدليل والبينة والحجة والبرهان. كما أن المقصود بالوقف تحبيس الأصل وتسبيل الثمرة. ويثبت الوقف بالتوثيق لدى محكمة الأحوال الشخصية ثم تتولى الهيئة العامة للأوقاف تسجيله. وتتلخص أهم التوصيات في عقد مؤتمرات للتوعية بكيفية اثبات الوقف وتفعيل أصوله[٨].

وكانت رسالة عبدالشكور محمد عبارةعن دراسة استكشافية هدفت لمعرفة مدى وعي المسلمين في كينيا بالوقف. حيث تتلخص مشكلة الرسالة في انخفاض نسبة الأوقاف مع مرور الوقت في كينيا لوجود عدة عوامل تقوض إمكانات الوقف في التنمية الاجتماعية والاقتصادية للمسلمين في كينيا . ومن أهم تلك العوامل قانون الوقف وقضايا الإدارة للوقف، بالإضافة إلى نقص الوعي، مما يدعو الي الحاجة إلى تحديد الجهود المطلوبة لأحياء الوقف في كينيا. ولقد طبقت الرسالة استبانة على ٢٠٥ مستجيب، وتم تحليل البيانات باستخدام برنامج SPSS. أظهرت النتائج معرفة المستجيبين بجوانب الوقف العامة بدون معرفة الممارسات الحالية للأوقاف حيث ثبتت العلاقة بين المعرفة والوعي عن الأوقاف. وأوصت الدراسة بأهمية

---

[٨] عبد الاله بن محمد بن إبراهيم العبد السلام، "اثبات الوقف في النظام السعودي: دراسة تأصيلية مقارنة"، (رسالة ماجستير في الشريعة والقانون، قسم الشريعة والقانون، كلية العدالة الجنائية، جامعة نايف للعلوم الأمنية، الرياض. ٢٠١٧).

تثقيف الناس عن الوقف مما سيسهم في احياء مؤسسة الوقف في كينيا[9].

وحاولت رسالة دكتوراه من جامعة أوكسفورد تقدم بها Muhammed Zubair Abasi، تحليل كيفية التناول للقانون الإسلامي معبرا عنه بالفقه في ظل النظام القانوني الإنجليزي عند تطوير قانون الوقف في الهند ابان احتلالها بواسطة بريطانيا. وتتناول الرسالة قانون الوقف في الهند الذي تم تحويره ليتوافق وهيكل دولة الهند المستعمرة في ذلك الوقت. وعلى الرغم من أن المسلمين الهنود المتعلمين فكروا بأن الامة تعتبر وسيط بين الدولة والمجتمع، وهم بذلك يكونوا قد عبروا عن الشريعة الإسلامية من خلال الفتوى حول القضايا القانونية لتكون بذلك جانبا مهما جدا في صياغة قانون للوقف. ولقد أدي ذلك إلى التفاعل مع كل المعنيين بالقانون من خلال تمثيلهم في عملية صنع القانون استجابة إلى التغيير المجتمعي[10].

وسعت رسالة **مي علي محمود حسن** إلى تحليل مدي إمكانية تفعيل نظام الوقف ومساهمته في تمويل قطاع التعليم العالي والبحث العلمي في مصر. ولقد طبقت الرسالة المنهج الوصفي التحليلي، والمنهج المقارن، والمنهج الاستنباطي في معالجة موضوع البحث. و توصلت إلى نتائج أهمها أن التطور في الأدوات المالية والتنظيمات المؤسسية أبرز صورا متعددة من تمويل الأوقاف للتعليم العالي والبحث العلمي. وخلصت الرسالة إلى أن نظام الوقف المصري يواجه العديد من المعوقات القانونية والمؤسسية. ولقد قدمت الرسالة مقترحا لتفعيل نظام الوقف تتضمن سياسات تشريعية ومؤسسية وإدارية[11].

أما دراسة معتز محمد مصبح (٢٠١٣)، فقد هدفت إلى التعرف على دور الوقف الخيري بشقيه النقدي والعيني في التنمية الاقتصادية في قطاع غزة في المجالات المختلفة، بالإضافة إلى التعرف على المشكلات التي تواجه وتعوق سبل تنمية وتطوير الوقف من وجهة نظر القائمين عليه. ولتحقيق أهداف الرسالة استخدم كل من المنهج الوصفي التحليلي،

---

[9] Abdishkur Mohammed, *An Exploratory Study on Awareness of WAQF Among Keynyan Muslims*, (Master Degree, IIUM Institute of Islamic Banking and Finance, The International Islamic University of Malaysia, September 2017).

[10] Muhammed Zubair Abasi, *Sharia Under the English Legal System in British India: Awqaf (Endowments) in the Making of Anglo- Muhammadan Law*, the Doctor of Philosphy in Law, Faculty of Law، Oxford University, June 2013).

[11] مي علي محمود حسن، "الوقف كمصدر من مصادر التمويل مع التطبيق على قطاع التعليم العالي والبحث العلمي"، (رسالة ماجستير، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، جامعة القاهرة، ٢٠١٤م).